الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/322/Add.1
30 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٠ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

مذكرة من الأمين العام

إضافة

هذه الإضافة تستكمل حتى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، المعلومات الواردة في التقرير المقدم من جيري ديانسنبييه، الممثل الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وكرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (A/53/322) وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤٧/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧٢/١٩٩٨، المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨. وعملا بما طلبته لجنة حقوق الإنسان والمجلس، سيتاح التقرير لأعضاء مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

051198 051198 98-33059

المرفق

إضافة للتقرير الذي أعده المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- البوسنة والهرسك	١-١٧	٣
	ألف - عودة اللاجئين والمشردين	١-٣	٣
	باء - حقوق الملكية والتشريعات	٤-٦	٣
	جيم - إصلاح الشرطة	٧	٤
	دال - الإصلاح القضائي	٨-١٠	٤
	هاء - المفقودون	١١	٥
	واو - انتخابات ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر الوطنية	١٢-١٥	٥
	زاي - لاجئو كوسوفو	١٦-١٧	٦
ثانيا	- جمهورية كرواتيا	١٨-٢٩	٧
	ألف - الحق في الحياة والأمن الشخصي	١٨	٧
	باء - الحق في العودة	١٩-٢٠	٧
	جيم - إقامة العدل	٢١-٢٢	٨
	دال - حرية التعبير	٢٣-٢٤	٨
	هاء - القضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين	٢٥-٢٧	٩
	واو - منطقة الدانوب	٢٨-٢٩	٩
ثالثا	- جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٣٠-٤٤	١٠
	ألف - كوسوفو	٣١-٣٧	١٠
	باء - ساندتساك	٣٨	١٢
	جيم - الجبل الأسود	٣٩	١٣
	دال - القيود المفروضة على وسائط الإعلام الصربية	٤٠	١٣
	هاء - قانون الجامعات الصربي	٤١	١٤
	واو - معلومات مستوفاة عن حالات أشار إليها المقرر الخاص	٤٢-٤٤	١٤

أولا - البوسنة والهرسك

ألف - عودة اللاجئين والمشردين

١ - حتى أوائل تشرين الأول/أكتوبر، عاد ما يقدر بـ ٥٠٠ ٨١ لاجئ ومشرد إلى أوطانهم في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من استعداد عدد متزايد من اللاجئين والمشردين للعودة إلى أوطانهم، ما زالت جيوب المعارضة السياسية المنيعة المناهضة للحق في العودة تعوق عمليات العودة على نطاق واسع. والأرقام الخاصة بعودة الأقليات منخفضة إلى حد كبير، والحاجة إلى توفير مساكن مؤقتة لهم، بسبب استمرار شغل منازلهم، تخلق توترا إضافيا. وقد أدى وصول ما يقرب من ٠٠٠ ٩ لاجئ من كوسوفو إلى وضع عبء إضافي على الدولة، التي يتعين عليها إيجاد أماكن ليعيشوا فيها، وقد يكون له أثر سلبي على عملية عودة الأقليات.

٢ - وما زالت ترد بلاغات عن وقوع أحداث خطيرة متصلة بالعودة في جميع أنحاء البلد. وفي كابلبينا، اتحاد البوسنة والهرسك (المناطق التي يسيطر عليها كروات البوسنة) حدثت عدة انفجارات في ١ تشرين الأول/أكتوبر عندما حاولت مجموعة من مشردي البشناق العودة، مما أدى إلى قتل أحد البشناق العائدين وإصابة اثنين آخرين بجراح خطيرة. ولم تقم الشرطة المحلية بتوفير الأمن للعائدين، مما حتم تدخل الوحدة المتخصصة المتعددة الجنسيات التابعة لقوة تحقيق الاستقرار، وهي وحدة جديدة متخصصة في مكافحة الشغب.

٣ - وقد حدثت مؤخرا انفجارات وحرائق استهدفت ممتلكات العائدين في بوزانسكا غراديسكا، جمهورية صربسكا، وكوتور فاروس جمهورية صربسكا، ودفار (الاتحاد) وشتولاك (الاتحاد)، مما خلق مناخا عاما يتسم بعدم الأمن. ولقد أعرب العائدون عن افتقارهم للثقة في الشرطة المحلية: في حالات عديدة، كانت الشرطة مسؤولة عن إعاقة عمليات العودة أو عن عدم القيام بالتحقيق في حوادث الإيذاء هذه.

باء - حقوق الملكية والتشريعات

٤ - إن تنفيذ قوانين الملكية الجديدة في الاتحاد (التي يجب أن تقدم بموجبها المطالبات المتعلقة بإعادة امتلاك الشقق إلى سلطات الإسكان في البلدة التي كانت توجد بها الشقة) قد كشف عن قصور المجالس البلدية في معالجة المطالبات. وقد أدت الإعاقة المستمرة والممارسات غير السليمة من جانب مسؤولي المجالس البلدية في الاتحاد إلى قيام الممثل السامي بتمديد الموعد النهائي لتقديم المطالبات الذي كان محددا له ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ لمدة ستة أشهر. وأيضا، بالرغم من الحملة الإعلامية الضخمة التي اضطلع بها المجتمع الدولي بشأن تشريعات الملكية، ما تزال هناك بلبلة فيما يتعلق بالعملية، ولا سيما في جمهورية صربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، اللتين يقيم فيهما حاليا كثير من اللاجئين والمشردين.

٥ - وما زالت حكومة جمهورية صربسكا لم تعتمد قوانين للملكية كتلك التي اعتمدت في الاتحاد. وقد زعمت الحكومة السابقة أنه من الصعوبة بمكان من الناحية السياسية المضي قدما في هذه المسألة قبل انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وما زالت سلطات الإسكان في جمهورية صربسكا تطبق تشريعات زمن الحرب بشأن الممتلكات المتروكة، وهي التشريعات التي تضر بحقوق المالكين الأصليين فضلا عن حائزي حقوق شغل الأماكن، وتشكل عائقا كبيرا أمام العودة.

٦ - وقد أحرز بعض التقدم في بانيالوكا (جمهورية صربسكا) فيما يتعلق بإعادة أفراد الأقليات الإثنية إلى ممتلكاتهم. وفي الأسابيع الثلاثة الماضية، نفذت بنجاح ١٥ عملية إخلاء بناء على حكم من المحكمة، مما أدى إلى إعادة عدة "أفراد عائمين" (البشناق والكروات الذين أخرجوا عنوة من ديارهم في عام ١٩٩٥ والذين لم يغادروا بانيالوكا قط). ومع ذلك، فهذا التطور الإيجابي قد تطلب تدخلات وضغوط متكررة من جانب المجتمع الدولي، وهكذا لا يمكن أن يقال إنه يتجلى فيه بالضرورة تغيرات في سياسة حكومة صربسكا فيما يتعلق بعودة الأقليات.

جيم - إصلاح الشرطة

٧ - إن إنشاء قوات شرطة متعددة الإثنيات في جميع أنحاء البوسنة والهرسك أمر أساسي لاستدامة عمليات العودة على نطاق واسع. ووفقا لما تذكره بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، فإن مستوى تمثيل شرطة الأقليات ما زال غير مرض. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، كان أفراد الشرطة من صرب البوسنة لا يشكلون إلا ١,١٧ في المائة من قوات شرطة الاتحاد. وفي جمهورية صربسكا، يشكل البشناق وكروات البوسنة ٢,٧٧ في المائة من مجموع قوات شرطة جمهورية صربسكا. وقد ذكرت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أن تجنيد وعودة شرطة الأقليات سيشكلان أحد أهدافها الرئيسية لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

د - الإصلاح القضائي

٨ - في بيان صحفي مشترك، أعرب مكتب الممثل السامي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن قلقهم البالغ بشأن عدالة محاكمة ابراهيم ديبدوفيتش، الذي أدين بتهم ارتكاب جرائم حرب ضد السكان المدنيين وحُكم عليه بالسجن عشر سنوات من جانب المحكمة الإقليمية في سراييفو في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ومن بين المخالفات التي لوحظت انتهاك الحق في الاتصال بمحام قانوني، على النحو المنصوص عليه في الفقرتين ٣ (ب) و (ج) من المادة ٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، السارية بشكل مباشر بموجب القانون البوسني. كما إن إجراءات المحاكمة الرئيسية كانت معيبة من أساسها، إذ قامت المحكمة دون دراسة برفض ٣٠ شاهدا من شهود الدفاع، وهي أيضا مخالفة للاتفاقية الأوروبية. وقد نص البيان على أن عدم الالتزام بالمعايير الأساسية للمحاكمات العادلة المحددة في الاتفاقية الأوروبية يثير شكوكا كبيرة في نزاهة المحكمة.

٩ - وقد أحرز تقدم في تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن المساعدة القانونية بين الكيانات، الموقعة في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، فيما يتصل بمحاكمتين جاريتين لجرائم الحرب معقودتين في الاتحاد. ففي قضية أندريتش، أجري تمثيل الجريمة في جمهورية صربسكا بناء على طلب محكمة سراييفو الإقليمية. وفي قضية فاسيش، وافقت محكمة سراييفو الإقليمية على استجواب شهود الدفاع - وجميعهم يقيمون في جمهورية صربسكا ورفضوا الإدلاء بشهادتهم في سراييفو - في محكمة سراييفو وصربسكا الإقليمية في جمهورية صربسكا.

١٠ - وقد كشف مسح لهيكل الموظفين القضائيين في جمهورية صربسكا قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن أن ٦٧ في المائة من الوظائف القضائية في منظومة المحاكم في جمهورية صربسكا مشغولة حاليا، يقابلها ٧٤ في المائة في المحاكم الابتدائية و ٤٧ في المائة في محاكم المقاطعات. وفيما يتعلق بالتكوين الإثني للموظفين القضائيين، أوضح المسح أن ٤,٦ في المائة من الوظائف على مستوى المحاكم الابتدائية و ٢,١ في المائة من مستوى محاكم المقاطعات يشغلها أفراد من غير طائفة صرب البوسنة.

هاء - المفقودون

١١ - ما زالت العمليات المشتركة لاستخراج الجثث جارية، وتسير أعمال اللجان المحلية (المكونة من البشناق، والصرب والكروات) سيرا حسنا. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، استخرج ما يزيد عن ١ ٠٠٠ جثة، وهو ما يعادل تقريبا ضعف عدد الجثث المستخرجة في السنتين السابقتين معا. وفي تشرين الأول/ أكتوبر، اكتشف أكبر قبر جماعي حتى الآن في البوسنة والهرسك في غلومينا، في بلدة غفورنيك (جمهورية صربسكا). وقد استخرج رفات ٢٧٤ من البشناق ويجري حاليا تحديد هوية الضحايا. ويزعم أن الضحايا قتلهم الصرب في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٢. وما زالت عمليات استخراج الجثث من المقابر الجماعية في منطقة بريدور (جمهورية صربسكا) جارية أيضا. وطوال الشهرين الماضيين، استخرج رفات ٣٧٥ من البشناق والكروات في قرى كوساراك، وكاميكاني، وكاراكوفو، وهمبارين، وبريسيفو، وبيسكين، وزيكوفي، وليوبييا.

واو - انتخابات ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر الوطنية

١٢ - في ٢٥ أيلول/سبتمبر، أعلنت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نتائج انتخابات ١٢-١٣ أيلول/سبتمبر لهيئة الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك، والجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، ومجلس نواب للبوسنة والهرسك، و ١٠ جمعيات إقليمية، و ١١ من انتخابات المجالس البلدية. وأخبر كارلوس وستندورب، الممثل السامي، الصحافة أن الانتخابات، بصفة عامة، أظهرت ميلا إيجابيا نحو الاعتدال والتعددية السياسية. وقد جرت الانتخابات بشكل سلمي، ولم تقع سوى حوادث قليلة جدا تتصل بالأمن.

١٣ - وقد أسفرت انتخابات هيئة الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك عن إعادة انتخاب علي عزت بيغوفيتش، العضو الحالي عن البشناق، وأنتي بيلافيتش، رئيس الاتحاد الكرواتي (ووزير دفاع الاتحاد الذي انتهت مدته) بوصفه عضو هيئة الرئاسة عن الكروات (بعد أن هزم كريسيمير غوباك الأكثر اعتدالا والتابع لحزب المبادرة الكرواتية الجديدة). وفي الانتخاب المتعلق بعضو هيئة رئاسة البوسنة والهرسك عن الصرب، هزم المرشح زيفكو راديسيتش العضو الحالي مومسيلو كرايسنيك. ووفقا لما يذكر المراقبون الدوليون، فإن انتخاب السيد راديسيتش من المرجح أن يسهل أعمال المؤسسات المشتركة وسيشكل تغيرا كبيرا عن سلفه السيد كرايسنيك الذي كان متشددا يتسم بالنزوع إلى إعاقة سير الأمور وعدم قبول الحلول الوسط.

١٤ - وبالنسبة لرئاسة جمهورية صربسكا، خسرت ملیانا بلافزيتش الرئيسة الحالية أمام نيكولا بوبلاسن رئيس الحزب الراديكالي الصربي، بأقل من ٠٠٠ ٤٠ صوت. وبينما يرى بعض المراقبين أن انتصار السيد جوبلاسن قد يشكل رفضا لتعدد الإثنية وعودة إلى الماضي، فقد أعلن السيد بوبلاسن في مقابلة علنية مع الصحيفة البوسنية داني أنه "يصر على تنفيذ اتفاق دايتون" وأنه "سيدافع عن المصالح الوطنية للصرب دون الإضرار بمصالح البشناق أو الكروات ودون الإضرار بالكيان الآخر". وسيكون لتكوين حكومة جديدة لجمهورية صربسكا أثر على قدرة السيد بوبلاسن على تنفيذ برنامجه. ويتعين أن تصدق أغلبية في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا على اختيار رئيس الوزراء، حيث أنه لم يحصل حزب وحيد أو تآلف من الأحزاب على الأصوات الكافية لتكوين أغلبية. وعلى ذلك من المتوقع أن يكون لأحزاب تحالف سلوغا دور رئيسي في تعيين رئيس الوزراء الجديد لجمهورية صربسكا.

١٥ - وفي مجلس نواب الاتحاد، فاز حزب العمل الديمقراطي وهو الحزب الرئيسي للبشناق بـ ٤٧,٩ في المائة من المقاعد وبالتالي لن تكون له أغلبية مطلقة بعد الآن. وبالمثل، خسر الاتحاد الديمقراطي الكرواتي ٨ من مقاعده الـ ٣٦ وله الآن ١٩,٧ في المائة، بعد أن كان له ٢٥,٣ في المائة من المقاعد. وفي الأقاليم، حقق حزب المبادرة الكرواتية الجديدة (بزعامة كريسيمير زوباك) بعض التقدم في عدد من المناطق مثلما كان الحال بالنسبة للمعارضة الديمقراطية الاجتماعية، التي زادت بدرجة كبيرة من وجودها في بعض المناطق.

زاي - لاجئو كوسوفو

١٦ - منذ أوائل آذار/مارس، عقب عملية الشرطة الأولى التي قامت بها قوات الشرطة الخاصة الصربية في كوسوفو، بدأ وصول اللاجئين من كوسوفو إلى البوسنة والهرسك. وحتى أوائل تشرين الأول/أكتوبر، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٠٠٠ ٩ لاجئ (يكاد يكون جميعهم في الاتحاد). وبالرغم أن معظم اللاجئين يبقون مع أقرباء أو أصدقاء أو يشغلون منازل شاغرة، فهناك عدد متزايد تقوم المفوضية بإيوائه في مراكز جماعية.

١٧ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، وقع مجلس وزراء البوسنة والهرسك تعليمات بشأن قبول اللاجئين من كوسوفو بشكل مؤقت، التي تنص على الحماية المؤقتة. وتنظم التعليمات، وفقا للقانون الدولي للاجئين وحقوق الإنسان، في جملة أمور، دخولهم بسلام وحمايتهم من القمع دون تمييز، ما دامت الأزمة مستمرة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ثانيا - جمهورية كرواتيا

ألف - الحق في الحياة والأمن الشخصي

١٨ - في ٣ أيلول/سبتمبر، توفي سائح إيطالي نتيجة إصابته بكدمات ونزيف في المخ بسبب وحشية الشرطة. ووفقا لما ذكرته وكالة الأنباء الكرواتية "هينا" في ١ أيلول/سبتمبر أصابت الشرطة السائح بإصابات بدنية بالغة أثناء القبض عليه. وبعد ذلك ذكرت الوكالة أنه "في ٢ أيلول/سبتمبر قام سبعة من أفراد الشرطة بضرب [السائح الإيطالي] الذي توفي في اليوم التالي في مستشفى سبليت نتيجة إصاباته". وما زال من غير الواضح متى تعرض الشخص على وجه التحديد للإيذاء. كما أنه من المشكوك فيه أنه تلقى معالجة طبية فورية، ربما كانت قد أنقذت حياته. وقد أدت هذه الحادثة الى طرد ثلاثة من كبار مسؤولي الشرطة من البلد الذي وقع فيه الحادث.

باء - الحق في العودة

١٩ - رغم أن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الحكومة لعودة وإقامة المشردين واللاجئين والأشخاص المعاد توطينهم لم يكن منتظما بصفة عامة، حدثت مؤخرا بعض التطورات الإيجابية. ففيما يتعلق بالأحكام القانونية التمييزية القائمة التي تعوق العودة واستعادة الممتلكات، قدمت الحكومة في اجتماع مع الممثلين الدوليين في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، تأكيدات بأنها ستعمل مع خبراء المجتمع الدولي على تعديل القوانين الحالية، مثل قانون المناطق التي تهتم بها الدولة اهتماما خاصا، لكي تكفل المساواة في المعاملة لجميع من منحوا مركز العائدين. وثانيا، بدأت الحكومة إصدار تصاريح إقامة مؤقتة، صالحة لمدة شهر واحد، لجميع العائدين تحت إشراف الفريق العامل المشترك. وسيجعل مركز العائد المؤقت هذا حصول العائدين المتلقين للمساعدة على الحقوق والمزايا أكثر يسرا في الوقت الذي ينتظرون فيه وثائق هويتهم وغيرها من الوثائق. وفي الوقت نفسه، ما زالت لجان الإسكان في البلدات لا تنفذ برنامج العودة بطريقة مرضية، ويبدو أن المشكلة هي عدم وجود تعليمات واضحة من السلطات الوطنية.

٢٠ - ومنذ تصديق البرلمان الكرواتي في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ على برنامج العودة، عاد الى كرواتيا ما مجموعه ٢٣٨ ٢ شخصا. وقد عاد ٣٣١ ١ شخصا من بين هؤلاء تحت إشراف الفريق العامل المشترك، بينما عاد الآخرون "تلقائيا".

جيم - إقامة العدل

٢١ - في ١ تشرين الأول/أكتوبر، في ختام الإجراءات القانونية التأديبية التي أثارت جدلا، أصدر المجلس القضائي للدولة (درافنو سردبينو فييسي) حكما مؤيدا للفصل النهائي للسيد كرونيسلاف أوليتش، الرئيس السابق للمحكمة العليا في كرواتيا، الذي يمكنه الآن أن يقدم عريضة استئناف الى مجلس المقاطعات. وقد أثيرت تساؤلات عما إذا كان حق السيد أوليتش في الدفاع قد انتقص.

٢٢ - وفيما يتعلق بجرائم الحرب، تأجلت جلسات الاستماع التي كان من المقرر أن تعقد من ١ الى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في المحاكمة الجارية لغوران فوسوروفيتش. وفي القضية ذات الصلة المتعلقة بما يسمى بجماعة سودولوفتسي، ووفقا لاتفاق مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية، منح أربعة متهمين الحق في إعادة المحاكمة دون أن يتعرضوا للاحتجاز - الذي يكون إلزاميا عادة بالنسبة للاتهامات الموجهة إليهم. وما زال المتهمون الباقون مطلقي السراح. وهذه المحاكمة، التي بدأت في ١٠ أيلول/سبتمبر ما زالت مستمرة.

دال - حرية التعبير

٢٣ - ما زالت سيطرة الحكومة على وسائط الإعلام الإلكترونية، فضلا عن الضغط غير المباشر ذو الطابع الاقتصادي والقانوني على حرية الصحافة، مصدرين رئيسيين للقلق. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر قام الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسفارة الولايات المتحدة في كرواتيا بتقديم ورقة غير رسمية الى الحكومة بشأن وسائط الإعلام. ومن بين مجالات القلق التي أبرزت فيها: الحاجة الى تعديلات قانونية لتحويل هيئة إذاعة وتلفزيون كرواتيا الى خدمة إذاعية عامة؛ وإزالة العقبات القائمة أمام تطوير وسائط إعلام القطاع الخاص، مما يشمل خصخصة القناة التلفزيونية الثالثة؛ وإنهاء الاحتكارات الوثيقة الصلة بالحزب الحاكم لشبكة توزيع وسائط الإعلام المطبوع الخاصة؛ والتوقف عن استخدام التشريع المتعلق بالتشهير لإسكات وسائط الإعلام وصحفييها.

٢٤ - وتؤكد الورقة غير الرسمية، التي أيد المقرر الخاص محتوياتها، على أن تحويل هيئة إذاعة وتلفزيون كرواتيا الى خدمة إذاعية عامة يتطلب عددا من التعديلات القانونية الرئيسية، تمشيا مع التوصيات التي اقترحها الخبراء في مجلس أوروبا. وهي تتضمن أحكاما تتعلق بما يلي: التمثيل وإجراءات التعيين في مجلس هيئة إذاعة وتلفزيون كرواتيا؛ وقيام مجلس إذاعة وتلفزيون كرواتيا - بدلا من البرلمان - بتعيين المدير العام ومجلس الإشراف؛ وتقرير رسوم الاشتراك من جانب مجلس إذاعة وتلفزيون كرواتيا؛ وحظر تولي المناصب الحزبية السياسية أو الترشيح لها على موظفي الإذاعة والتلفزيون الذين في مراكز الإدارة أو المسؤولية عن التحرير؛ وإمكانية خصخصة شبكة إرسال هيئة الإذاعة والتلفزيون.

هاء - القضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين

٢٥ - وضعت كرواتيا سياسة وطنية محمودة لتعزيز المساواة، ستقوم بتنفيذها لجنة مسائل المساواة التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٩٦، امتثالا لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. غير أنه ما زالت تنشأ بعض الشكوك فيما يتصل بقضايا الفوارق بين الجنسين.

٢٦ - ويتضمن القانون الجنائي الجديد الذي بدأ سريانه في عام ١٩٩٨، أحكاما تبدو غير كافية لحماية بعض حقوق المرأة. وعلى وجه التخصيص، فإن الأحكام المتعلقة بالمقاضاة في قضايا العنف العائلي، كما هو وارد في الفقرة ٢ من المادة ١٠٢ من القانون، بالنسبة للفعل الإجرامي المتمثل في إلحاق الأذى الجسماني، والفعل الإجرامي المتمثل في الاغتصاب (الفقرة ٥ من المادة ١٨٨)، تنص على أن هذه الأفعال عندما ترتكب في نطاق الأسرة (إلا إذا ارتكبت ضد الأطفال) أو فيما بين الشركاء، لن تلاحق قضائيا إلا بناء على تقدم الضحية بطلب لاتخاذ الإجراءات القانونية؛ وكان القانون الجنائي السابق ينص على المقاضاة التلقائية على نفس الجرائم. وبمقتضى القانون الجديد، فإن الأطباء ورجال الشرطة ليسوا مطالبين قانونيا بإبلاغ المدعي العام عن الإصابة البدنية الخطيرة. وهذه التغييرات في القانون الجنائي تدعو الى القلق الشديد، لا سيما على ضوء المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية النسائية التي تفيد أن العنف العائلي في كرواتيا آخذ في الازدياد.

٢٧ - وتواجه المرأة تمثيلا غير متكافئ في الحياة العامة والسياسية والاقتصادية. وانخفض اشتراك المرأة في البرلمان الوطني وفي الهياكل السياسية الإقليمية والبلدية بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٩٠، وهو اتجاه تأكد في الانتخابات البلدية والإقليمية والبرلمانية التي جرت عام ١٩٩٧.

واو - منطقة الدانوب

٢٨ - في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أنهى فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة بعثته. وتولت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دورر الرصد الذي تقوم به الشرطة. وأفادت كلتا البعثتين تحسنا في الحالة الأمنية بصفة عامة، وإن كانت حوادث متفرقة بدافع إثني ما زالت تحدث.

٢٩ - وقد أفسدت سلسلة من حوادث التعصب الإثني التي أوليت تغطية إعلانية كبيرة حياة أطفال المدارس في منطقة الدانوب. واتهم التلاميذ الصربيون بعدة انتهاكات ذات صبغة إثنية ضد زملائهم، وبالحط من قدر الرموز القومية الكرواتية. ومن ناحية أخرى، يشكو الصربيون من أن وسائط الإعلام لا تعطي اهتماما مماثلا للحوادث المماثلة التي يرتكبها الكروات. إلا أنه يبدو أن هناك إجماعا على نقطة واحدة: وهي أن هذه الحوادث تعكس ما يسمعه الأطفال في بيوتهم، وهذه دلالة محزنة على أن المصالحة الوطنية ما زالت هدفا بعيد المنال.

ثالثا - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

٣٠ - تركزت الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الفترة من آب/أغسطس الى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ على الأزمة في كوسوفو وآثارها في الأنحاء الأخرى من البلد. وخلال هذه الفترة، قام المقرر الخاص بزيارتين لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ففي الفترة من ١٠ الى ٢١ أيلول/سبتمبر، تولى المقرر الخاص القيام ببعثة ميدانية شاملة، سافر خلالها الى الجبل الأسود وساندزاك وكوسوفو. وبعد توقيع اتفاق "ميلوسيفتش - هولبروك" والاتفاق المنشئ لبعثة التحقق في كوسوفو مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بفترة قصيرة، عاد المقرر الخاص الى البلد في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر وبقي فيه حتى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وقام بالتركيز على التطورات المتكشفة بسرعة في كوسوفو وعلى حالة وسائط الإعلام في صربيا في أعقاب التقييدات التي فرضتها الحكومة على الصحف ومحطات الإذاعة المستقلة.

ألف - كوسوفو

٣١ - أمضى المقرر الخاص ما يزيد عن أسبوع من بعثته التي استغرقت ١٩ يوما في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في كوسوفو، حيث اجتمع مع المسؤولين الحكوميين وممثلي الألبان الكوسوفيين في برستينا، وسافر الى بيك وديكاني وبريليب والى منطقة درينيتشا. وباستثناء منطقة بيك الحضرية، لاحظ المقرر علامات استخدام الأسلحة الثقيلة ضد منازل وقرى بأكملها في مواقع منعزلة، وكذلك أدلة واضحة على النهب وتدمير الممتلكات عقب العمليات العسكرية. واعترف ممثلو الحكومة في بريستينا في المناقشات التي دارت مع المقرر الخاص بأن قوات الحكومة اشتركت فعلا في بعض الأماكن، مثل ماليسيفو، بشكل متعمد وثأري في تدمير ونهب ممتلكات الأهالي الذين من أصل ألباني. ورافق المقرر الخاص عملية تسليم مساعدة إنسانية للمشردين داخليا في منطقة درينيتشا، والتقى عندئذ بأشخاص مقيمين في مخيم على بعد حوالي كيلومتر واحد خارج قريتهم، وأقروا بأنهم لا يمكنهم العودة الى ممتلكاتهم المدمرة، وإن كان البعض قد حاولوا العودة، وأعربوا عن مخاوفهم بالنسبة لأمنهم.

٣٢ - واتسم النزاع في كوسوفو بارتفاع نسبة الضحايا من المدنيين، حيث تبلغ نسبة الضحايا الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما ٤٧ في المائة. وتتألف الأغلبية الساحقة من السكان المشردين داخليا من النساء والأطفال، الذين يرتفع عددهم بين القتلى والمصابين بجروح. وأثناء عملية العودة، التي بدأت الى حد ما لدى كتابة هذا التقرير، يعامل النساء والأطفال معاملة مختلفة. وقدم العائدون والمسؤولون الحكوميون الى المقرر الخاص سردا لعمليات "التصفية" الواسعة النطاق التي تقوم خلالها الشرطة بفصل الرجال عن النساء والأطفال عندما يحاولون العودة الى قراهم. ويحتجز الرجال لفترة تتراوح بين عدة ساعات وعدة أيام، ويتعرضون للاستجواب واختبارات قفاز البرافين، ثم يسمح للذين لا يعتقلون في الموقع بالعودة. ووصف العائدون والمحتجزون ما تعرضوا له من ضرب عشوائي وإساءة معاملة أثناء عملية "التصفية".

٣٣ - واتسمت الشهور الأخيرة بمزيد من الاكتشافات لمجموعات من القتلى وأدلة على وقوع مذابح، بما في ذلك مذبحة المدنيين الصرب والألبانيين. وقد أعلنت السلطات الصربية أنها اكتشفت في ٢٧ آب/أغسطس، في قرية كليتشكا، في محرفة مؤقتة، بقايا تعتقد أنها لمدنيين اختطفهم جيش تحرير كوسوفو ثم قتلهم. ولم يتحدد بعد عدد الموتى في هذه العملية ولا هوياتهم أو أعمارهم أو نوع جنسهم. وبعد اكتشاف موقع كليتشكا بوقت قصير، اكتُشفت رفات ٣٩ شخصا على الأقل في غلودياني المجاورة، وما زالت عملية استخراجها مستمرة. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، عُثر على جثث ١٤ من الألبانيين الكوسوفيين، من بينهم ست نساء وستة أطفال ورجلين مسنين، في أحد الأحراج بالقرب من غورتيه أوبرينيه في منطقة درينتشكا. وافاد المراقبون الدوليون الذين ذهبوا الى موقع الحادث أن بعض الجثث كانت مشوهة بشدة، ومعظمها أصيب رأسه بطلقة نارية عن قرب وذبحت نحورها. وتفيد بعض التقارير أن ١٤ رجلا ألبانيا كوسوفيا قتلوا في غولوبوفاتش، بالقرب من أوبرينيه في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر اكتشفت الشرطة في حفرة قريبة من منجم فولوياك للنحاس بالقرب من كلينا، رفات أربعة أشخاص يعتقد أن جيش تحرير كوسوفو قد اختطفهم.

٣٤ - وثمة حاجة ملحة لإجراء تحقيقات مستقلة في هذه الجرائم. وقد أحرز مؤخرا بعض التقدم لبدء تحقيقات مستقلة في عمليات القتل التعسفية المزعومة هذه، نتيجة للجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي ومنظمات دولية أخرى، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وصل الى بلغراد فريق خبراء من معهد الطب الشرعي بجامعة هلسنكي، عقب توضيح صلاحيات الخبراء من خلال اتصالات بين وزارتي خارجية البلدين.

٣٥ - وما برح المقرر الخاص يساوره القلق إزاء مصير المدنيين من الصرب والألبان الكوسوفيين ومن سكان منطقة روما وضباط الشرطة الصرب الذين اختطفهم بعض الألبان الكوسوفيين المسلحين الذين يعتقد أنهم ينتمون إلى جيش تحرير كوسوفو، وقد وجه نداء مباشرا دعا فيه إلى إطلاق سراحهم. وتفيد المعلومات الواردة من سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بأن جيش تحرير كوسوفو اختطف ٢٤٩ شخصا من المدنيين ورجال الشرطة ومن بين هؤلاء الأشخاص إطلاق سراح إثنان وتسعون شخصا ولاذ ٩ أشخاص بالفرار وعثر على ٢٩ شخصا قتلى. وتفيد لجنة الصليب الأحمر الدولية بأنها تتابع حاليا زهاء ١٤٠ حالة اختطاف. ولدى إعداد هذا التقرير، أعلن المتحدث السياسي لجيش تحرير كوسوفو أن صحفيين ينتميان لوكالة أنباء حكومية كانا قد اختطفا في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ما زالا على قيد الحياة حيث يجري استجوابهما عن أنشطتهما.

٣٦ - وأشار المقرر الخاص إلى استمرار تجاهل المعايير المحلية والدولية المتصلة بسلوك الشرطة ومعاملة المحتجزين الأمر الذي يجسده تزايد عدد حالات الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والإيذاء والتعذيب بما في ذلك خمس حالات وفاة في الحجز. إن هذه الانتهاكات الخطيرة تقع سواء كان الأشخاص مودعين الحجز التحفظي تحت إشراف وزارة الداخلية أو الحجز على ذمة التحقيق وبعد صدور حكم المحكمة تحت

إشراف وزارة العدل. وقد شدد المقرر الخاص يقول في مناقشاته مع وزير العدل الصربي ومع السلطات المحلية في برشتينا على ما تقتضيه الضرورة الملحة عن وجوب وضع حد لإفلات المسؤولين الأمنيين وغيرهم من المسؤولين عن امتهان حقوق الإنسان من العقاب وأعرب عن أسفه لعدم تيسر الالتقاء، في أيلول/سبتمبر، بوزير الداخلية الصربي الذي كان المقرر الخاص يود أن يناقش معه هذه الأمور.

٣٧ - وقد أكدت وزارة العدل الصربية للمقرر الخاص أنه تجرى حاليا تحقيقات تشمل ٥٠٠ ١ شخص، بينهم ٥٠٠ غائبين، يشتبه في تورطهم في أنشطة مناهضة للدولة وفي أنشطة جيش تحرير كوسوفو. وبدأت في المحكمة الإقليمية - منطقة بريتسون - محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم تتصل بالإرهاب وبالنشاط المناهض للدولة، مما أسفر حتى الآن عن إدانة جميع المتهمين وصدور أحكام ضدهم. واعتبارا من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، تقرر عقد محاكمات بريتسون يوما بعد يوم، حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر وفي تشرين الثاني/نوفمبر. ويتولى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان رصد تلك المحاكمات في جميع أنحاء كوسوفو. وقد أكد مسؤولو المحاكم، ومن بينهم المدعون العامون، للمقرر الخاص أنهم تلقوا تعليمات بشأن تنفيذ البندين ١١ و ١٢ من اتفاق ميلوسيفيتش - هولبروك الموقع في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر وهما البندان اللذان يغطيان موضوع العقد. وعقب هؤلاء المسؤولون على ذلك بملاحظة مؤداها أنه يجدر قبل تنفيذ أحكام هذين البندين أن يقوم البرلمان الاتحادي باستعراض وإقرار وتقنين أجزاء الاتفاق المتصلة بالمحاكمة الجنائية لتنشر بعد ذلك في الجريدة الرسمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. والتقى، أيضا، المقرر الخاص بمحاميي المتهمين بارتكاب جرائم تتصل بالإرهاب. وقد ذكروا أن وزارة العدل الصربية يمكنها أن تصدر تعليمات مؤقتة بوقف إجراءات الدعاوى الجنائية المتصلة بتلك الجرائم لحين بت البرلمان الاتحادي في هذا الشأن. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت وسائط إعلامية يوغوسلافية مختلفة بأن وزير العدل الصربي صرح بأنه لا يعرف متى ستعتمد قواعد إصدار عفو عام عن الأشخاص الذين شاركوا في النشاط المسلح في كوسوفو.

باء - ساندتساك

٣٨ - في الأشهر الأخيرة، حجبت الأحداث في كوسوفو، إلى حد كبير، الحالة في ساندتساك. وفي أيلول/سبتمبر، قام المقرر الخاص بزيارة نوفي باتسار حيث أطلعه أنصار حقوق الإنسان المحليين على مشاكل المنطقة. وأشار جميع محادثيه إلى العواقب الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها أزمة كوسوفو على المجتمعات المحلية التي توافدت عليها أعداد كبيرة من المشردين من كوسوفو. وقد بدأت، أيضا، التوترات الإثنية تتصاعد وثمة مخاوف من انبعاث المشاعر المناهضة للمسلمين على الصعيدين المحلي وفي وسائط الإعلام الصربية. والواقع أن التدابير الحكومية من قبيل فرض الأحكام العرفية في نوفي باتسار في تموز/يوليه ١٩٩٧، أسهمت كذلك في خلق مناخ تسوده الريبة والخوف مما حمل أعداد متزايدة من مسلمي ساندتساك على مغادرة المنطقة قاصدين البوسنة والهرسك وأوروبا الغربية. ويرى المقرر الخاص أن إحدى الخطوات الهامة على طريق إعادة بناء الثقة في ساندتساك هي أن تقوم السلطات الصربية واليوغوسلافية بالتحقيق في الفظائع التي ارتكبت في المنطقة خلال سنوات الحرب ١٩٩٢-١٩٩٤. ذلك أنه لم يجر التحقيق

على نحو سليم فيما وقع خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ من حوادث اختطاف المدنيين وبصفة رئيسية المسلمين في ستربتش، وميوتشي، وبوكافيتشا، وسييفيرين وأماكن أخرى، ولم تحصل أسر الضحايا على أي تعويض عما كابدته من معاناة وخسارة. ويلاحظ المقرر الخاص أن محكمة بييلو بولييه لم تحدد بعد موعدا جديدا لمحاكمة ن. رانيسا فلييفيتش على جرائم حرب تتمثل في ارتكاب انتهاكات تتصل بعمليات الاختطاف والقتل في ستربتش، وهي المحاكمة التي كان مقررا في الأصل استئنافها في أيلول/ سبتمبر.

جيم - الجبل الأسود

٣٩ - في الجبل الأسود، اجتمع المقرر الخاص، في أيلول/سبتمبر، مع رئيس الجمهورية، ومع رئيس الوزراء وأعضاء آخرين بالحكومة، وفي أولسيني ورمتشايين، أطلعه المسؤولون المحليون على حالة المشردين داخليا وعلى العواقب الاجتماعية والاقتصادية التي خلفته أزمة كوسوفو في هاتين البلدتين. فاللاجئون والمشردون داخليا يمثلون حاليا ١٢ في المائة من مجموع سكان الجبل الأسود. وقد أعلنت حكومة الجبل الأسود، في ١١ أيلول/سبتمبر، أنه لم يعد بوسعها قبول أي مشردين داخليا وافدين من كوسوفو ومن ثم رد زهاء ٠٠٠ ٣ من المشردين داخليا على أعقابهم عند الحدود في بلاف واقتيدوا عبر الحدود الألبانية. وعلى إثر إعلان ذلك القرار شرح المسؤولون الحكوميون للمقرر الخاص أن الموارد استنفدت وأن استمرار تدفق المشردين يمكن أن يهدد أمن الجمهورية الداخلي. وحث المقرر الخاص سلطات الجبل الأسود على إيجاد حل يلبي الاحتياجات التعليمية للأطفال المشردين داخليا ممن هم في سن الالتحاق بالمدارس والذين يفوقون في بعض المجتمعات المحلية الأطفال المقيمين عددا، والذين لا يمكن إدماجهم، وقد كانوا ملتحقين بمدارس "موازية" في كوسوفو، في النظام التعليمي الحكومي. وأشار، أيضا، إلى أن محكمة دانيلوفغراد لم تستأنف النظر في الدعاوى المرفوعة باسم أهالي منطقة روما الذين دمرت منازلهم في اضطرابات وقعت في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وذلك رغم تعهدات سلطات الجبل الأسود باستئناف الإجراءات القضائية في الصيف الحالي.

دال - القيود المفروضة على وسائط الإعلام الصربية

٤٠ - في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الحكومة الصربية تحت تهديد منظمة حلف شمال الأطلسي بشن هجوم على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بإصدار مرسوم يجيز لوزارة الإعلام الصربية تعطيل وسائط الإعلام التي تبث برامج إخبارية أجنبية أو "تنشر الروح الانهزامية". وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام مسؤولون من الوزارة يساعدهم أفراد من الشرطة والأمن الخاص بإغلاق صحيفتي داناس ودنيفتي تلغراف اليوميتين وذلك بموجب المرسوم آنف الذكر. وبعد ذلك بيومين صدر أمر بتعطيل صحيفة ناسابوربا اليومية عن الصدور. وكانت السلطات قد أغلقت في أوائل الشهر محطتين إذاعيتين مستقلتين هما راديو اندكس وراديو سنتا. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد البرلمان الصربي قانونا جديدا بشأن الإعلام، يكرر إلى حد كبير أحكام المرسوم الصادر في ٥ تشرين الأول/أكتوبر من حيث أنه يحد من إعادة إذاعة البرامج الأجنبية ويحظر نشر المواد التي "تهدد النظام الدستوري" بالبلد. وتجرى محاكمة المتهمين بانتهاك القانون

بعد ٢٤ ساعة من تقديم الشكوى ويلزمون بإثبات صحة المعلومات المنشورة. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أدانت محكمة بلغراد الجزائية رئيس تحرير النشرة الأسبوعية "ايغرو بليانين" بتهمة نشر مواد تهدف إلى "تدمير النظام الدستوري" ووقعت على النشرة غرامة تقدر بحوالي ٠٠٠ ٢٣٠ دولار أمريكي وينص القانون، أيضا، على وجوب دفع الغرامات في غضون ٢٤ ساعة من صدور الحكم. وقد كان المقرر الخاص حاضرا لدى تنفيذ أوامر توقيع الحجز، وقام محضر من المحكمة والشرطة بنقل أثاث النشرة ومعداتها من مكاتبها.

هاء - قانون الجامعات الصربي

٤١ - يلزم قانون الجامعات المعتمد في أيار/ مايو، جميع موظفي الجامعات بتوقيع عقود عمل جديدة بحلول ٥ آب/أغسطس. وقد رفض الكثيرون ذلك واحتجوا بأن القانون يشكل اعتداء على استقلال الجامعات. وقد طرد ثلاثة من أساتذة كلية الحقوق في أيلول/سبتمبر، ويقوم حاليا العمداء المعينين تعيينا سياسيا، بوقف أو نقل الأساتذة المتمردين إلى وظائف أخرى داخل الكليات. ففي كلية الحقوق أوقف ١٠ أساتذة عن العمل، وفي كلية فقه اللغة أوقف ٣٠ أستاذا عن العمل؛ وأعلن عميد كلية الهندسة الكهربائية أنه يعتزم توقيع عقوبات على أعضاء هيئة التدريس الذين يقبلون منحا بحثية من الصندوق الاجتماعي المفتوح أو أي "منظمات شبيهة".

واو - معلومات مستوفاة عن حالات أشار إليها المقرر الخاص

٤٢ - منذ أن قدم المقرر الخاص تقريره المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (A/53/322)، نُقل المحامي دستان روكيكي إلى مستشفى السجن في بلغراد حيث مكث حتى ٢٢ آب/أغسطس عندما أفرج عنه بقرار من المحكمة العليا بصربيا مبطلة بذلك حكمها لأسباب إجرائية. ولم تخض المحكمة في أساس القبض على روكيكي أو إدانته أو في أسلوب معاملته خلال فترة احتجازه ولكنها قضت بأنه لا موجب لتوقيع أقصى العقوبة. وقد تكلم المقرر الخاص مع مدير مستشفى سجن بلغراد ومع السيد روكيكي نفسه؛ وشهد كلاهما على حالة السيد روكيكي طبيا لدى وصوله إلى بلغراد وأقرا بأنه تلقى العلاج الطبي الملائم في مستشفى سجن بلغراد.

٤٣ - في أيلول/سبتمبر، نفذ مسؤولو محكمة وشرطة بلغراد أخيرا وبعد طول انتظار، قرار المحكمة الصادر لصالح السجين فويكا كوتشيليي. وفي تشرين الأول/أكتوبر قام وزير العدل الصربي بإبلاغ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن صربيا واحدا وأربعة كروات محتجزين في سومبور منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ رهنا بصدور الأحكام النهائية من المحكمة في شأنهم، أطلق سراحهم في أواخر أيلول/سبتمبر وحددت إقامتهم لدى أسرهم. وقد قدم المقرر الخاص الحالي وسلفه، على امتداد سنوات، استفسارات عن أحوال المحتجزين في سومبور.

٤٤ - وفي مساء ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، طلب وزير الخارجية باسم رئيس صربيا إلى المقرر الخاص موافاته بأسماء جميع الأفراد العاملين في الميدانيين الطبي والإنساني المتهمين بالقيام بأنشطة إرهابية أو أنشطة مناهضة للدولة الذين وجه المقرر الخاص نداء بشأنهم في وقت مبكر من ذلك اليوم.

- - - - -